للتطهير كذا قالوا وفيه بحث لان القصد فعل القلب والتيمم فعل الجارحة فكيف يقصر
بل هو استعمال الصعيد بقصد التطهير ولو تيمم لجنب ثم احدث ومعه ماء يكفي للوضوء
يتوضأ به ولا يتيمم كذا في البدايع قال الاستاذ سلمه الله وهو معنى قول صدر الشريعة
اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاولى
وقيل مثاله تيمم للجنابة ثم بقي من عضو مزاعضائه لمعة ثم احدث ولم يتيمم للحدث
فوجد ماء يكفي للوضوء لا للمعة فتيممه باق وعليه الوضوء قوله لبعده ميلا ان
الماء سواء يصل الماء قبل خروج الوقت او لا خلافا لزفر فان قلت نفي التيمم
مطلق عن اشتراط مسافة فلا يجوز تقييده بالرأي قلنا المسافة القريبة غير مأمونة
بالاجماع والبعيدة مانعة بالاجماع فجعلنا الفاصل بينهما ما ذكرنا لئلا يلجئ الخروج
بسبب الدخول في المصر ونحوه قوله في جب معد للشرب جاز له التيمم وفي الخانية
وليس له ان يتوضأ الا ان وضع للشرب لا للتوضئ والمباح في نوع لا يجوز استعماله
في نوع آخر لحجة اهم او لحرمة قوله وعند الامام الفضلي وهو محمد بن الفضل لو كان
هذا الى الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضئ والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب
قوله وبهذا عند ابي حنيفة حلافا لهما لان البقاء اسهل من الابتداء وكان الشروع في الاداء
جائزا بالتيمم فالبناء اولى ولهما ان المبيح للتيمم خشية فوت صلوة العيد وقد امن بالشروع
مع الامام فاذا سبقه الحدث صار لاحقا والاحق يصلي بعد فراغ الامام فيمكنه ان يتوضأ
ولا تفوته ولا يفوت قوله للبناء بالاتفاق لانا لو اوجبنا الوضوء يكون واجدا
للماء في صلوته فتفسد قوله لغير الاولى ولو قال لغير الاولى لكان اولى لانه الآن تقابل
الماء والوقت مرجح في الصلوة وهو السلطان والامام الاعظم في البلدة والقاضي و

الولي

الولي والامام الحي وولي الميت وفي المبسوط تيمم للجنازة وصلى ثم جئ بماء في فان وجد
قبلها وقت يمكن فيه الوضوء اعاد تيمم للجنازة الثانية والا فلا ان يصلي على الثانية عند
ابي يوسف خلافا لمحمد رحمه الله قوله لا خلف وهو الظهر فيه ان يقال الظهر ليس يخلف عندنا
بل فرض الوقت الظهر لكنه ساقط باسقاط الجمعة وعند زفر فرض الوقت الجمعة والظهر خلف
عنها قوله وضربة ليديه سواء على موضع الضربة الاولى او لا اختار لفظ الضرب وان
جاز الوضع ايضا للمبالغة ايصال التراب الى اثناء الاصابع درعاية المروي قوله
والاحسن في مسح الذراعين اثنا كان احسن طلوة خشبة الاستعمال وان جاز ان
يمسح كيف ما كان لان التراب لا يصير مستعملا قوله فعليه ان يحلل اصابعه بهذا خالف
الصغير بعدم اشتراط الغبار يدل عليه قول الملس رحمه الله ولو نفع فيها سيالي
وقول الكافي لا يشترط استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار
عليها جاز خلافا لمحمد رحمه فان قلت فما معنى اشتراط الاستيعاب حتى قال الزيلعي
ويمسح الوترة التي بين المنخرين وهي الحجاب التي بين ثقبتي الانف قلت المراد بالاستيعاب
ايصال يده موضوعة على ما هو من جنس الارض جميع الوجه لا ايصال الصعيد اليها وعند
ابي حنيفة ان الاستيعاب ليس بشرط حتى لو مسح اكثر الذراعين وكل الكف جاز
لان الاكثر يقام مقام الكل قوله على كل طاهر من جنس الارض قيل ما يخرج ويصير رمادا كالشجر او
ينطبع ويلين كالطين ليس من جنس الارض وما ليس كذلك فهو منه كذا في الزاد والتحفة
والمعراج وههنا لطيفة وهي ان الله تعالى خلق درة فنظر اليها فصارت ماء ثم لكاثت
منه فصارت ترابا فتلطف منه فصار نارا فكان الماء اصلا ذكره المفسرون وينقل
عن التوراة فاذا تعذر الطهارة بالاصل انتقل الى التبع والنبات والمعدني مركب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)